

مذهب الإمام الأوزاعي بين الشام والأندلس خصوصيات المكان ومتغيرات الزمان

The doctrine of Imam Al-Ouzai between the Levant and Andalusia
Peculiarities of space and time variables

- الدكتور: لخضر بولطيف
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

- ملخص:

انتشر مذهب الإمام الأوزاعي (ت. 157هـ / 774م) ببلاد الشام على وجه الخصوص أيام حكم الأمويين نظرا لشهرة صاحبه وجمعه بين العلم والزهد، وعلى إثر ذلك انتقل مع الفاتحين إلى بلاد الأندلس ثم أكدّه أحد أصحاب الأوزاعي نفسه وهو صعبعة بن سلام الدمشقي (ت. 192هـ / 808م)، لكن ظروفًا وعوامل طرأت على العالم الإسلامي جعلت هذا المذهب يتراجع ويتأخر تاركا المجال لمذاهب أخرى وضعت أقدامها في المشرق والمغرب على حد سواء، ففي المشرق جعلت جرأة صاحب المذهب في مواجهة مع السلطة الجديدة التي خلفت الأمويين وهي السلطة العباسية فخافه الناس وقلّ تابعوه، وقد قيل: "ما مات الأوزاعي حتى جلس وحده، ما يجلس إليه أحد"، ومن جهة أخرى برز المذهب الحنفي وساد أرجاء الدولة العباسية بفضل نشاط الفقيه أبي يوسف (ت. 182هـ / 798م) تلميذ أبي حنيفة، أما في الأندلس فلم تكد تستقر الأمور للأمويين بعد سقوط دولتهم في دمشق حتى شرع فقهاء البلاد بالتواصل مع الإمام مالك بن أنس في المدينة المنورة فنقلوا مذهبه تدريجيا إلى الأندلس، حتى جاء أحد تلاميذ مالك الفقيه يحيى بن يحيى الليثي (ت. 234هـ / 848م) الذي تحالف مع أمير الدولة في وقته "عبد الرحمان الأوسط" (ت. 238هـ / 852م) فكان لنشاطه المتميّز في القضاء العامل الأهم في انتشار المذهب المالكي.

- الكلمات المفتاحية: الإمام الأوزاعي، الإمام مالك، المذهب، الشام، الأندلس.

Abstract;

The doctrine of Imam Al-Awza'i (d. 157 AH / 774 CE) had spread to the Levant especially during the reign of the Umayyads, due to the fame of its founder who knew how to combine knowledge with the 'asceticism. Subsequently, it (the so-called doctrine) had moved with the conquerors to the land of Andalusia, in particular thanks to the leading role played by one of its close followers, in this case Sa'aa bin Salam Al-Dimashqi (d. 192 AH / 808 CE). On the other hand, new circumstances and factors that have arisen in the Muslim world have contributed to relegating it to the background in favor of other schools and doctrines, more precisely the Hanafi school of thought in the Mashreq (East), and the school of Malikite thought in the Maghreb and Andalusia.

- **Keywords:** Imam Al-Awza'i, Imam Malik, doctrine, Sham, Andalusia

المقدمة:

إن الصلة بين الشام والأندلس صلة موعلة في الزمن تعود إلى بواكير الفتح الإسلامي، ويعد مذهب الإمام الأوزاعي أحد العناوين المشتركة بينهما، فلقد أسهمت عوامل معينة في سيادة أحكام المذهب الأوزاعي وتشريعاته على مستوى هذين القطرين، لعل في مقدمتها تجاذبات الحرب والسلام القائمة بين دار الإسلام ودار الكفر.

وإذا كانت الكثير من القوانين التي حفل بها فقه الإمام الأوزاعي قد مثلت استجابة ملائمة للأوضاع السياسية والعسكرية التي شهدتها الشام والأندلس على حد السواء، على خلفية شيوع ثقافة الرباط في التخوم ونقاط التماس، فإن عددا من المعطيات والمتغيرات ما فتئت تعمل لصالح تراجع حضور المذهب الأوزاعي لصالح مذاهب بديلة تهيأ لها من أسباب الذبوع والانتشار ما رشحها في النهاية- لتبوأ محل الصدارة واحتكار المرجعية.

1- مذهب الإمام الأوزاعي بالشام.. المنبعث والمستقر:

عاش الإمام الأوزاعي⁽¹⁾ (88-157هـ/707-774م) قرابة سبعة عقود من الزمن ملازما بلاد الشام، مرابطا بساحل بيروت منها⁽²⁾، لم يكد يغادرها إلى غيرها إلا لمأما، ما استحق معه -عن جدارة- أن يصير معدودا من أهل الرباطات والثغور⁽³⁾.

وطوال نصف قرن تصدى الأوزاعي لبذل علمه لمن كان يرتاد مجالسه من طلاب العلم والمعرفة، دون كلل أو ملل، وما زال صيته يذيع بين الناس، وذكره يعلو في الآفاق، حتى عُرف فضله وجلالة قدره، وشُهد له بالإمامة، والشفوف على أقرانه⁽¹⁾.

(1) نسبة إلى الأوزاع وهي قرى متفرقة نزلت بالشام، وقيل اسم قرية تلي باب دمشق. يراجع السمعاني: الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلي، ط02، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1980، 384/1.

(2) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: عمر بن غرامة العمري، بيروت: دار الفكر، 1996، 147/35.

(3) ابن سعد: كتاب الطبقات الكبير، تحقيق: علي محمد عمر، ط01، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2001، 494/9؛ وابن أبي خيثمة: التاريخ الكبير، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، ط01، القاهرة: دار الفاروق الحديثة، 2004، 245/3.

روى أخصّ تلامذته به -وهو الهِثْل بن زياد (ت 179هـ/795م)- أن شيخه أجاب على نحو "سبعين ألف مسألة"⁽²⁾، وروى غيره أنها تزيد عن ذلك أو تنقص ببضعة آلاف⁽³⁾، وليس ذلك -على ما قد يثيره من تحفظ- مستغرباً في حقه، وقد اقتعد مجلس الإفناء في سن مبكرة⁽⁴⁾.

وكان الأوزاعي إلى تقدمه في حفظ الحديث وفقه المسائل، على درجة عالية من الزهد والورع، جامعا بين العلم والعمل⁽⁵⁾، وبلغ في ذلك شأواً بعيداً؛ يقول تلميذه الوليد بن مَزِيد (ت 203هـ/818م): "كان الأوزاعي من العبادة على شيء لم يُسمع بأحد قوي عليه"⁽⁶⁾.

وما من شك أن هذه المزايا مجتمعة، أهلت الأوزاعي لأن يستقل بمذهب في الفقه والتشريع، حظي بالقبول وتأتى له الرواج بين أهل الشام ردحا من الزمن، لم يُزاحم خلاله بغيره من المذاهب المعاصرة له.

(1) الذهبي: سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، ط02، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1982، 107/7؛ وابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط01، القاهرة: دار هجر، 1998، 444-445/13.

(2) الذهبي: تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: أيمن سلامة وعبد السميع البرعي، ط01، القاهرة: دار الفاروق الحديثة، 2004، 27/6.

(3) ابن عساكر: تاريخ دمشق، 163/35؛ والنووي: تهذيب الأسماء واللغات، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.، 299/1/1.

(4) روي أن الأوزاعي "سئل عن الفقه وله ثلاث عشرة سنة"، لكن يُخشى أن يكون ذلك من أوهام الرواة، إذ روي أيضا -ولعله الراجح- أن الأوزاعي "أول ما سئل عن الفقه سنة ثلاث عشرة ومائة". يراجع الشيرازي: طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الرائد العربي، 1970، ص76؛ وأبو زرعة: تاريخ أبي زرعة الدمشقي، نشره: خليل المنصور، ط01، بيروت: دار الكتب العلمية، 1996، ص93، 383.

(5) اليافعي: مرآة الجنان وعبرة اليقظان، نشره: خليل المنصور، ط01، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997، 259/1؛ وابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ت.، 241/1.

(6) الذهبي: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط02، بيروت: دار الكتاب العربي، 1991، 489/9.

فحينما أعرب أحد خلفاء بني العباس للإمام مالك (93-179هـ/712-795م) عن نيته في تعميم مذهبه على أقطار الدولة، أجابه: "يا أمير المؤمنين، أما هذا الصقع -يعني المغرب- فقد كُفِّيَتْه، وأما الشام ففيه الأوزاعي، وأما أهل العراق فهم أهل العراق"⁽¹⁾. والواقع أن صقع المغرب والأندلس لم يكن -قبل خلوصه للمالكية- بمنأى عن تأثير المذهب الأوزاعي والعمل بمقتضاه.

2- مذهب الإمام الأوزاعي بالأندلس.. الرحلة والامتداد:

تزخر كتب التراجم والطبقات بأسماء العديد من طلبة العلم الأندلسيين الذين نزلوا بمدن الشام وثغورها، فأخذوا عن علمائها وشيوخها، كما تمدنا المصادر ذاتها بأسماء عدد من الأعلام الشاميين الذين حطوا رحالهم بالأندلس.

وإلى أحد هؤلاء الشوام ينسب فضل امتداد المذهب الأوزاعي إلى الأندلس؛ فقد جاء في ترجمة صَعَصَعَةَ بن سلام الدمشقي (ت 192هـ/808م) أنه "من أصحاب الإمام الأوزاعي، وهو أول من أدخل الأندلس مذهب الأوزاعي"⁽²⁾.

ويبدو أن صعصعة الذي صار إلى الأندلس -في تاريخ غير محدد- قد أثر الاستيطان بها حتى إنه عُدَّ من أهلها⁽³⁾، ولم يزل بها إلى وفاته. وقد أتيح لتلميذ الأوزاعي أن يمد نطاق مذهب إمامه بالأندلس، إذ ظلت الفتوى تدور عليه⁽⁴⁾ طيلة عهد عبد الرحمن بن معاوية (138-172هـ/755-788م)، وصدرًا من عهد هشام بن عبد الرحمن (172-180هـ/788-796م).

(1) عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، نشره: محمد سالم هاشم، ط01، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، 1/102.

(2) الحميدي: جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط02، القاهرة: دار الكتاب المصري-بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1989، 1/379.

(3) عده ابن حزم من الأندلسيين، لكن أُستدرك عليه بأن صعصعة دمشقي قدم مصر، ثم صار إلى الأندلس واستقر بها. يراجع الضبي: بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط01، القاهرة: دار الكتاب المصري-بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1989، 2/418.

(4) ابن الفريسي: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، نشره: عزت العطار الحسيني، ط02، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988، 1/140.

لكن صعصعة قد لا يكون الوحيد المستأثر بتمكين مذهب الأوزاعي بالأندلس، فقد نوّهت المصادر بذكر أسد بن عبد الرحمن السبائي⁽¹⁾ (حي 150هـ/767م)، وكان هو الآخر شاميا أدرك الأوزاعي وأخذ عنه، ولما قديم الأندلس نزل بالبيرة⁽²⁾ واستقر بها، وولي قضاءها على عهد عبد الرحمن بن معاوية كرتين، مات في أخراها⁽³⁾.

كما لا يسعنا إغفال دور مصعب بن عمران (حي 180هـ/796م)، الذي ولي قضاء قرطبة⁽⁴⁾ على عهد هشام بن عبد الرحمن، وابنه الحكم بن هشام (180-206هـ/796-821م)، فإنه على كونه لم يلتزم مذهبا بعينه، وكان يقضي باجتهاده⁽⁵⁾، إلا أن تأثره بالأوزاعي -الذي أكثر من الرواية عنه- يظل واردا؛ خاصة في ظل اعتماده صعصعة بن سلام مستشارا لديه⁽⁶⁾.

وعلى الرغم من ندرة المعطيات بشأن الملابس التي أحاطت بانتشار المذهب الأوزاعي بالأندلس، لكننا قد نركن إلى بعض التفسيرات الممكنة؛ من قبيل القول بوقوع الأندلس في عهدها الإسلامي المبكر تحت المؤثرات الشامية بالنظر إلى حجم الجالية الشامية التي استوطنتها⁽⁷⁾، فضلا عن العناية البارزة في المذهب الأوزاعي بتشريعات

(1) الحميدي: جذوة المقتبس، 266/1؛ والضبي: بغية الملتبس، 293/1.

(2) إحدى كور بلاد الأندلس، تقع جنوب شرقي قرطبة، غزيرة الثمار، كثيرة الأنهار، وتعد غرناطة من أقدم وأكبر حواضرها، وبها نزل أهل دمشق. يراجع ابن غالب: فرحة الأنفس في أخبار الأندلس، تحقيق: لطفي عبد البديع، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج 01، ج 02، نوفمبر 1955، ص 283.

(3) الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، تحقيق: ماري لويسا أبيلا ولويس مولينا، مدريد: منشورات المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، 1992، ص 47.

(4) الخشني: قضاة قرطبة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط 02، القاهرة: دار الكتاب المصري-بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1989، ص 67-68.

(5) ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، 133/2.

(6) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، تحقيق: مريم قاسم طويل، ط 01، بيروت: دار الكتب العلمية، 1995، ص 68.

(7) دخل العرب الشاميون الأندلس بمعية القائد موسى بن نصير، وهم المتوطنة الأولى أو البلديون، ثم انضاف إليهم آخرون في ركاب أبي الخطار حُسام بن ضرار الكلبي عاملها من قبل والي إفريقية

الحرب وأحكام الجهاد، في مرحلة اتسمت فيها الأوضاع بالأندلس باحتدام المواجهة بين المسلمين وأعدائهم.

3- مذهب الإمام الأوزاعي.. بؤادر الضمور ودواعي الانحسار:

كان الإمام الأوزاعي في قمة عطائه واتساع صيته، حينما عصفت الأحداث بدولة بني أمية مفسحة المجال لدولة بني العباس، وفي ظل العهد الجديد تضافرت عوامل سياسية ومذهبية في اتجاه انحسار المذهب الأوزاعي وضموره شيئاً فشيئاً.

أ-الأوزاعية والسلطة... ضريبة الحسبة السياسية:

قُدِّر للإمام الأوزاعي منذ قيام السلطة العباسية أن يجد نفسه في جبهة المعارضة، ليس من منطلق ولاء تليد للأمويين، فهذا أمر لم يكد ينفك عنه أكثر أهل الشام، ولكن احتساباً منه على سياسات رأى فيها انتهاكاً لحرمة الدماء والأعراض والأموال.

وكان الأوزاعي بما يمثله من سلطة علمية نافذة، جريئاً مقداماً، "مقوالاً للحق، لا يخاف سطوة العظماء"⁽¹⁾، ولم يكن ذلك ليخفى على خلفاء العباسيين وولاتهم في الشام، فحاولوا احتواءه إن بالترغيب تارة أو بالترهيب تارة أخرى.

وكان أول لقاء جمعه -في نطاق العهد الجديد- بالوالي العباسي عبد الله بن علي (132- 147هـ/749-764م)، الذي أرسل في طلبه، وقد تعمد الوالي أن يحيط مجلسه بما من شأنه أن يثير الهلع في نفس الأوزاعي، من حرس شداد بأيديهم سيوف مصلّطة ومقارع مهلكة، فلما مثل الإمام بين يديه بعد تلبّث ومماطلة، عبثاً حاول الوالي من خلال أسئلته التي طرحها تباعاً على الأوزاعي أن يحصل منه على تركية لصنيع العباسيين بالأمويين أو حيازتهم لخلافة المسلمين، لكن الإمام الذي استبدل للموت ولم يأبه للخطر المحقق بحياته، تخلص من الموقف العصيب بحكمة وشجاعة⁽²⁾.

حنظلة بن صفوان، وهم المتوطينة الثانية أو الوافدون. يراجع ابن الأبار: الحلة السيرة، تحقيق:

حسين مؤنس، ط02، القاهرة: دار المعارف، 1985، 1/61-64.

(1) أبو نعيم: حلية الأولياء وبيقات الأصفياء، ط01، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988، 6/135.

(2) ابن عساكر: تاريخ دمشق، 35/210-212.

ثم حدث أن استدعاه الخليفة أبو جعفر المنصور (136-158هـ/754-775م) إلى حضرته حين نزل بدمشق، فلما اجتمعا استنصحه الخليفة، فما كان من الأوزاعي إلا أن انبسط للكلام، فأسمع المنصور موعظة شديدة مؤثرة ذرفت لها عيناه، ذكره فيها بواجباته تجاه رعيته؛ من الإحسان إليهم، والقيام على مصالحهم، ومراعاة الرفق بهم، والنّصفه لهم، كما حذره من الاغترار بالملك، والخلود إلى الدنيا، وخوفه جسامه المسؤولية، ومآل صاحبها يوم القيامة⁽¹⁾.

وتحتفظ مصادرنا برسائل عديدة رفعها الأوزاعي إلى ممثلي السلطة العباسية؛ خلفاء، وولاة، إما على سبيل النصح والتذكير، أو سعيًا في قضاء مصالح الناس وتمكينهم من حقوقهم.

من ذلك مخاطبته المنصور بشأن افتداء أسرى المسلمين الذين بيد البيزنطيين، وكان المنصور قد تلکأ في مفاداتهم⁽²⁾، ومخاطبته -أيضا- المهدي ولي عهد المنصور في التوسعة على أهل مكة في سنة جذب وغلاء⁽³⁾، إلى مخاطبات أخرى بشأن زيادة أعطيات أهل الساحل من المرابطين الذين تقصّر مواردهم المالية عن الوفاء بحاجياتهم الضرورية⁽⁴⁾.

كما يؤثر عن الأوزاعي منافحته عن أهل الذمة⁽⁵⁾، ووقوفه إلى جانبهم فيما لحق بهم من تهجير عن قراهم بجبل لبنان، لما ثبت تورط بعضهم في حركة انفصالية كان

(1) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، تحقيق: روحية النحاس، ط01، دمشق: دار الفكر، 1988، 338-334/14.

(2) ابن أبي حاتم الرازي: مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ط01، حيدر آباد الدكن - الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1952، ص195-197.

(3) المصدر السابق، ص193-191.

(4) المصدر السابق، ص195-193.

(5) ربطت وشائج قوية بين الأوزاعي وأهل الذمة يهودا ونصارى وأقباط، وقد اجتمعوا مع المسلمين في تشييع جنازته. يراجع الذهبي: تاريخ الإسلام، 9/498؛ والصفدي: الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، ط01، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2000، 124/18.

البيزنطيون يشجعونها ويمدونها بالمال والسلاح، وكان من رأي الإمام أن في تعميم العقاب على جميعهم إجحافاً بحقوقهم المرعية، وأخذاً للبريء بجريرة المعتدي⁽¹⁾.

ويبدو أن مثل هذه المبادرات المتكررة، ومراجعة أصحاب القرار، والاحتساب عليهم، تكون قد أخطفت بعض القائمين على تنفيذ سياسات الدولة، ومن كانوا يلوذون بهم من أفراد الحاشية، ضد الإمام، ولقد همّ أحد ولاة الشام أن يصيبه بأذى، لكنه أمسك نزولاً عند نصيحة بعض مقربيه: "لا تفعل، فإنه لا مقام لك بالشام مع الأوزاعي... لو أشار إلى أهل الشام لضربت عنقك"⁽²⁾.

ومن هنا نفهم سر قول أحد أمراء الساحل عقب مواراة جثمان الأوزاعي -فيما يحدثنا به تلميذ الأوزاعي عبد الحميد بن أبي العشرين (حي 170هـ/786م)-: "رحمك الله أبا عمرو، فوالله لقد كنت أخافك أكثر ممن ولّاني، فمن ظلم بعدك فليصبر"⁽³⁾.

ولعل هذا المسلك غير المهادن من الأوزاعي للسلطة الحاكمة يفسر لنا من ناحية أخرى سر ما عاينه في أخريات حياته من انفضاض الناس من حوله، تهيباً منهم مما قد ينال السائرين في ركاب المغضوب عليهم من إغضاء أو إيذاء، بل لقد اهتبل الفرصة بعض المتزلفين والمتملقين للحاكمين، فلم يتورعوا عن التعرض للإمام والشتمات فيه، وقد قيل: "ما مات الأوزاعي حتى جلس وحده، ما يجلس إليه أحد، وحتى ملئت أذنه شتماً وهو يسمع"⁽⁴⁾.

(1) حرّر الأوزاعي بهذا الشأن رسالة مطولة، احتفظ بمقاطع منها كل من أبي عبيد القاسم بن سلام في كتابه: الأموال، تحقيق: محمد عمارة، ط01، بيروت-القاهرة: دار الشروق، 1989، ص263-264؛ والبلاذري في كتابه: فتوح البلدان، نشره: صلاح الدين المنجد، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1956، ص192.

(2) ابن عساكر: تاريخ دمشق، 220/35.

(3) ابن أبي حاتم الرازي: مقدمة المعرفة، ص207.

(4) ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، 339/14.

وبعد مضي بضعة قرون على وفاة الأوزاعي، لم يُعد ساكنة أطراف بيروت يعلمون من شأن قبره، الذي يقيمون على كُثب منه سوى أنه لرجل صالح تكتنفه أنوار السماء⁽¹⁾.

ب-الأوزاعية والمرجعية... جدلية المذهب والإيديولوجيا:

استطاع الإمام الأوزاعي خلال سني حياته المديدة أن يؤسس مرجعية فقهية معترفاً بها على مستوى بلاد الشام والأندلس، لكن بوفاة بدا جلياً أن إمكان صمود المذهب واستمراره غير حري بالاطمئنان.

ففي حين كان معاصره ونظيره في الفتوى سعيد بن عبد العزيز⁽²⁾ (90-167هـ/709-783م) إذا انتاب حلقته بدمشق صاحبُ مسألة، استفسر منه عما إذا كان أتى بيروت، وفيما إذا كان لقي الأوزاعي، فإذا أجابه بنعم، قال له: "فقد كفاك من كان قبْلَه"⁽³⁾.

بيد أن هذا الالتزام تجاه الأوزاعية لن يحظى به بعد وفاة المؤسس تلامذته ومتقلّدة مذهبه، فعلى ما تردد من أن مذهب الأوزاعي استمر من بعده في الشام وما حولها لنحو مائتي سنة⁽⁴⁾، فإنه كان حضوراً منقوصاً من جهة حرمانه من شريانه الحيوي، ونعني بذلك تقلد فقهاء لخطّة القضاء.

(1) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 77-1978، 127/3.

(2) سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي، الفقيه المفتي، المحدث الحجة، العابد الزاهد، قيل فيه: "هو لأهل الشام كمالك لأهل المدينة في التقدم والفضل والفقه والأمانة". يراجع المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987، 539-545/10؛ والذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1995، 217-218/3.

(3) ابن أبي حاتم الرازي: مقدمة المعرفة، ص186-187.

(4) الذهبي: تاريخ الإسلام، 9/498؛ وابن كثير: البداية والنهاية، 13/443.

ونعتقد -هذا الصدد- أن موقف الأوزاعي المناوئ لمذهب أبي حنيفة⁽¹⁾ (80-150هـ/699-767م) الذي أضحى على عهد تلميذه أبي يوسف (ت 182هـ/798م) المذهب الرسمي للدولة العباسية⁽²⁾، يكون ألقى بظلاله على تولي الأوزاعية لمنصب القضاء، فإن أبا يوسف لما صار قاضي قضاة الرشيد (170-193هـ/786-809م)، "كان لا يولى قضاء البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى أعمال إفريقية إلا أصحابه والمنتمين إلى مذهبه"⁽³⁾. ولابد أن أشهر رد استهدف المنظومة الفقهية الأوزاعية، وجرى تداوله بين الفقهاء، إنما هو ذلك الذي خطّه أبو يوسف نفسه تحت مسمى "الرد على سير الأوزاعي"⁽⁴⁾.

وبالموازاة مع ذلك سعى الشافعية بكل ما تتمتعوا به من دعم ونفوذ لدى حكام الأقاليم والأمراء المتغلبة، في اكتساح المجال الأوزاعي، وابتداء من سنة 284هـ/897م - يقول السبكي:- "لم يل قضاء مصر، ولا قضاء الشام، إلا شافعي المذهب"⁽⁵⁾.

وإذا استثنينا أبا سعيد دُحَيْم (ت 245هـ/859م) الذي ولي قضاء الأردن وفلسطين، وكان "ينتحل في الفقه المذهب الأوزاعي"⁽¹⁾، ومن بعده أبا الحسن بن حذّلم

(1) لم يكن الأوزاعي يعتد بعلم أهل العراق، وكثيرا ما كان ينتقص أبا حنيفة، ويسيء الظن بفقهه. يراجع الفسوي: المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980، 2/363، 757؛ وعبد الله بن أحمد: كتاب السنة، تحقيق: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الدمام: دار ابن القيم، 1985، ص 186-188.

(2) باءت محاولات أبي جعفر المنصور في تقرب الإمام أبي حنيفة والاستئثار بولائه بالخبرة المبررة، لكن معطيات جديدة على عهد هارون الرشيد أغلت من شأن أبي يوسف تلميذ أبي حنيفة في رحاب البلاط العباسي. يراجع ابن أبي الوفاء: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ط02، القاهرة: دار هجر، 1993، 3/611-613.

(3) الحميدي: جذوة المقتبس، 2/610.

(4) تعقّب أبو يوسف كتاب "السير" للأوزاعي فيما انتقده على أبي حنيفة في كثير من المسائل؛ مما له علاقة بشؤون الحرب والسلام. يراجع الرد على سير الأوزاعي ضمن كتاب الأم للشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، ط01، القاهرة: دار الوفاء، 2001، 9/171-177.

(5) طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط01، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1964، 3/196.

(ت 347هـ/958م) الذي ناب عن غيره في قضاء دمشق، وكانت له حلقة بالجامع الأموي "ينتصر فيها لمذهب الأوزاعي"⁽²⁾، فإننا لا نكاد نصادف حضوراً أوزاعياً معتداً به.

ولم يفت المقدسي الذي نزل دمشق منتصف القرن 04هـ/10م، وعاین مجلس ابن حذلم أن ينبه على أن الصدارة كانت "للفقهاء الشافعية"⁽³⁾.

وينسب إلى الفقيه الشافعي أبي زرعة محمد بن عثمان الثقفي (ت 302هـ/914م) دور بالغ الأثر في بسط نفوذ المذهب الشافعي ببلاد الشام، فإنه كان رجلاً مكيناً صاحب مال وضیاع⁽⁴⁾، استغل منصبه على رأس قضاء دمشق منذ سنة 297هـ/909م، في اجتذاب الأنصار والأتباع إلى المذهب الشافعي، ولربما لجأ في سبيل ذلك إلى بذل المنح والأعطيات، إذ كان فيما يروى "يهب لمن يحفظ مختصر المزني"⁽⁵⁾ مائة دينار⁽⁶⁾.

أما في الأندلس فلم يكن لدى أمراء الدولة الأموية المستجدة ما يحملهم على التنصل من المذهبية الأوزاعية السائدة، عدا أن تلاميذ الإمام مالك العائدين من المشرق بعلم إمامهم، كانوا يدفعون بواقع الحال في اتجاه آخر.

ويرتبط دخول الأندلس في فلك المالكية بأسماء معينة⁽⁷⁾؛ على غرار الغازي بن قيس (ت 199هـ/814م)، وقرعوس بن العباس (ت 220هـ/835م)، وزياد بن عبد

(1) الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط01، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001، 549/11؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، ط01، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، 51/2.

(2) الذهبي: تاريخ الإسلام، 498/9، 372/25؛ والصفدي: الوافي بالوفيات، 249/6.

(3) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق: دي غويه، ط02، ليدن: مطبعة بريل، 1906، ص179-180.

(4) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، 198/3.

(5) مختصر المزني في فقه الشافعي، أحد أهم المصنفات في المذهب، وضعت عليه شروح ومختصرات. يراجع حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.، 1635-1636.

(6) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، 197/3.

(7) عياض: ترتيب المدارك، 15/1.

الرحمن المعروف بشَبَطُون (ت 204هـ/819م)، ونيط الدور الأكبر بثالثهم الذي قيل فيه: "كان فقيه الأندلس على مذهب مالك، وهو أول من أدخل مذهبه الأندلس، وكانوا قبله يتفقون على مذهب الأوزاعي"⁽¹⁾.

لكن حضور المذهب المالكي في هذه الفترة المبكرة من تاريخ الأندلس، من خلال رواد المالكية الأوائل، لم يكن من الفاعلية بحيث يزحج المذهب الأوزاعي عن مكانته، وهو ما تؤكده إفادات مختلفة تفصح عن دور الفقيه يحيى بن يحيى الليثي (ت 234هـ/848م) في التمكين للمذهب المالكي على حساب المذهب الأوزاعي.

وتنص إحدى تلك الإفادات على أن مذهب الأوزاعي ظل ظاهراً بالأندلس إلى حدود سنة 220هـ/835م، ثم "تناقص واشتهر مذهب مالك بيحيى بن يحيى الليثي"⁽²⁾.

على أن الفقيه الليثي الذي يشبه دوره -من بعض وجوهه- دور الفقيه أبي زرعة بالشام، في تقليص حضور المرجعية الأوزاعية، لم يكن ليبلغ غايته وتحقيق مبتغاه، دون الانخراط في تحالف مشروط مع السلطة الحاكمة بعد مواجهة عاصفة معها.

وعلى أساس هذا التحالف تعهد الأمير الأموي عبد الرحمن بن الحكم (206-238هـ/821-852م) لمقدم مالكية الأندلس ألا "يستقضي قاضياً، ولا يعقد عقداً، ولا يُمضي في الديانة أمراً إلا عن رأيه وبعد مشورته"⁽³⁾، وفي نظير هذه الخطوة كان الفقيه "يعترف للأمير بجميل ذلك، فلا يأتي في ذكر إحماد سيرته، ووصف معدلته، وتزيين آثاره لدى رعيته، وتحضيضهم على طاعته، واستنهاضهم لتكاليفه"⁽⁴⁾.

(1) المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1988، 45/2.

(2) الذهبي: تاريخ الإسلام، 498/9: والصفدي: الوافي بالوفيات، 124/18.

(3) ابن حبان: المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق: محمود علي مكي، القاهرة: منشورات لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1971، ص 180.

(4) المصدر السابق، ص 180.

هذا التحالف الذي حاولت السلطة الأموية أن تلتبس له -من جانبها- المبررات التي تجعله مسوغاً⁽¹⁾، كانت بواعثه منفعية بحتة، وما أحسن ما أجملها القاضي ابن العربي في قوله: "... لما رآوه [أمويو الأندلس] من تعظيم مالك لسلفهم، ولما أرادوه من صرف قلوب الناس إليهم، في تعلقهم بسيرة حرم رسول الله [صلى الله عليه وسلم]، ودار نبوته، ومقر سنته"⁽²⁾.

وبصرف النظر عما يكون تبني بصفة رسمية المرجعية المالكية بديلاً عن المرجعية الأوزاعية؛ إذ تتردد الروايات بين جعله هشام بن عبد الرحمن⁽³⁾، أو ابنه الحكم بن هشام⁽⁴⁾، فإن استثنى المالكية بخطة القضاء منذ عهد يحيى بن يحيى قد شكّل منعطفا حاسماً في تاريخ الأوزاعية بالأندلس.

يقول ابن حزم (ت 456هـ/1064م): "مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان؛ مذهب أبي حنيفة...، ومذهب مالك بن أنس عندنا، فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان، مقبولا لقول في القضاة، فكان لا يلي قاض في أقطارنا إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس سراع إلى الدنيا والرياسة، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به"⁽⁵⁾.

(1) يسوق المقرئ رواية بصيغة التضعيف مفادها أن الإمام مالكا التقى بعض الأندلسيين في موسم الحج، وسألهم عن سيرة ملك الأندلس، فوصفوا له من مناقبه وسجايده، ما حمّله على القول: "نسأل الله أن يزّن حرمانا بملككم!!"، فتمّيت المسألة إلى ملك الأندلس مع ما علم من فضل مالك ومكانته، فحمل الناس على اتباع مذهبه، وترك مذهب الأوزاعي. يراجع: نفح الطيب، 230/3.

(2) العواصم من القواصم، تحقيق: عمار طالبي، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص490.

(3) الونشريسي: المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أشرف على تحقيقه: محمد حجي، الرباط: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1981، 356/6.

(4) المقرئ: نفح الطيب، 230/3؛ ومؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، تحقيق: لويس مولينا، مدريد: منشورات المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، 1983، ص125.

(5) الحميدي: جذوة المقتبس، 610/2.

ويضيف ابن حزم -في سياق آخر-: "فالتزم الناس بهذا المذهب [المالكي] من يومئذ، وحموا بالسيف عن غيره جملة، وما تدين بغيره أحد من حينئذ إلا من لا يوبه به، فمضى أمر الأندلس على ذلك"⁽¹⁾.

وليس غريبا أن نقف بعدها على حالات من التراجع عن الأوزاعية بين صفوفها، فعبد الملك بن الحسن المعروف بزونان (ت 232هـ/846م) كان "يذهب أولا مذهب الأوزاعي، ثم رجع إلى مذهب مالك"⁽²⁾.

وما هي إلا أن صار المتشبهون بالأوزاعية أقلية أضحت عرضة للإنحاء واللائمة، ومن ذلك ما يُروى عن زهير بن مالك البلوي (حي 233هـ/847م) أنه كان "متفقا في علم الأوزاعي، وكان قد عرف به"⁽³⁾، فكان الفقيه المالكي عبد الملك بن حبيب⁽⁴⁾ (ت 238هـ/853م) -وهو في رتبة يحيى بن يحيى- "يعذله في التزامه إياه كثيرا، ويقابله في الانحراف إلى علم المدينة ورأي مالك"، فلا يزيد الفقيه الأوزاعي على أن يجيبه بقوله: "حسدني إذ انفردت بالأوزاعية دون أهل البلد"⁽⁵⁾.

4- ماذا بقي من المذهب الأوزاعي؟

قد يصح مجازة المقدسي⁽⁶⁾ في اعتباره أن من بين أهم أسباب اندثار المذهب الأوزاعي، إقامة الإمام في بيروت على ساحل الشام، وهي في طرف بعيد عن سابلة الحج، إذ يتفق هذا التفسير وما ذهب إليه ابن خلدون من أن أقوى أسباب انتشار المذهب المالكي

(1) الونشريسي: المعيار المعرب، 356-357.

(2) ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، 1/312؛ وعياض: ترتيب المدارك، 1/375.

(3) الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، ص 100.

(4) عبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي، فقيه أهل الأندلس، كان الفقه أغلب عليه من الحديث، واشتهر بكتابه "الواضحة" الذي يعد من أمهات المذهب المالكي. يراجع ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، 1/312-315؛ وابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، ط 01، بيروت: دار الكتب العلمية، 1996، ص 252-256.

(5) الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، ص 100-101.

(6) أحسن التقاسيم، ص 144.

بالمغرب، لما أن المغاربة "رحلتهم كانت -غالبا- إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدينة -يومئذ- دار العلم، ولم يكن العراق في طريقهم، فاقترضوا على الأخذ عن علماء المدينة"⁽¹⁾.

لكن هذا التفسير الجغرافي لا يستجيب -دوما- لتفسير انتشار مذهب دون آخر في هذا الصقع أو ذاك، فإنه لا يستجيب -مثلا- لتفسير انتشار المذهب الحنفي الذي عرفه المغرب قبل المذهب المالكي، وظهر به "ظهورا كثيرا"⁽²⁾، كما لا يستجيب لتفسير انتشار المذهب الأوزاعي بالأندلس، وطريق الأندلسيين إلى المشرق هي نفسها طريق المغاربة.

ومن جهة أخرى فإن انتشار مذهب ما أو اندثاره لا يخضعان -بالضرورة- إلى مدى ملاءمة أحكام المذهب وتشريعاته لحياة الناس، ومواكبته للمتغيرات والمستجدات، إنما يرجع ذلك -في تقديري- إلى اعتبارات متعددة ومتداخلة، لا تنفك -في الواقع- عما قد يتهيأ للمذهب بعد مؤسسه من تلاميذ وأتباع ذوي جدارة واقتدار، لديهم من المؤهلات العلمية والإمكانات المادية، ما يسعهم معه دخول تحالفات استراتيجية طرفها السلطة والرعية، في سبيل تأمين الدعم والسند الضروريين.

ولما لم يُقدّر لمذهب الأوزاعي أن يحظى بمثل ذلك، فقد وقع بعد مؤسسه؛ بل ومنذ أخريات حياته، في مأزق التواصل والاستمرارية، ثم حتى إذا "فني العارفون به"⁽³⁾ -على حد تعبير الذهبي- لم يبق منه سوى "ما يوجد في كتب الخلاف"⁽⁴⁾.

وإذا كان الطبري (ت 310هـ/922م) قد أحال في كتابه "اختلاف الفقهاء" على الأوزاعي في نحو ستين موضعا⁽⁵⁾، فإن ابن جزي الغرناطي (ت 741هـ/1340م) مع ما التزمه في مقدمة كتابه "القوانين الفقهية" من التنبيه على مواطن الاتفاق والاختلاف

(1) المقدمة، تحقيق: درويش الجويدي، بيروت: المكتبة العصرية، 1995، ص420.

(2) عياض: ترتيب المدارك، 31/1.

(3) الذهبي: تذكرة الحفاظ، 137/1.

(4) المصدر السابق، 137/1.

(5) الطبري: اختلاف الفقهاء، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ص27، 34، 36، 43، 46، 48، 55،

57، 62، 76، 78، 86، 92، 96، 98، 99، 101، 105، 108، 110، ...

بين الأئمة الأربعة وغيرهم من "أئمة المسلمين"⁽¹⁾، إلا أنه لم يستدل بآراء الأوزاعي عدا في موضع واحد⁽²⁾.

لكن مهما يكن من نكوص المنظومة الفقهية الأندلسية عن استحضار فقه الإمام الأوزاعي، إلا أن صداه سيظل ماثلاً في كتب الحديث والمسانيد والرجال، شفيعنا في ذلك ما ورد في فهرسة ابن خير الإشبيلي (ت 575هـ/1179م) من إشارات⁽³⁾ تحمل على الاعتقاد أن مسند حديث الأوزاعي كما سيّره، ظلت تلقى الرواج والتقدير بين الشوام والأندلسيين على حد السواء.



(1) ابن جزي: القوانين الفقهية، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.، ص 07.

(2) المصدر السابق، ص 135.

(3) ابن خير الإشبيلي: فهرسة ما رواه عن شيوخه، نشره: محمد فؤاد منصور، ط 01، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، ص 125، 203.